السياسة الخارجية التركية بعد تجديد انتخاب إردوغان للرئاسة:
استمرار أم تغيير؟

د.محمد نورالدين

انتهت الانتخابات النيابية في 14 أيار، والرئاسية في 28 منه، في تركيا، إلى فوز الرئيس التركي رجب طيّب إردوغان بولاية ثالثة في رئاسة الجمهورية مع "تحالف الجمهور" المؤيّد له.

وفور إعلان النتائج، كان السؤال الأساسي عمّا إذا كانت السياسات التركية السابقة التي انتهجها إردوغان، سواء في الداخل أو الخارج، ستتواصل على ما كانت عليه، أم أنها ستشهد تغييرات جذرية أو جزئية، في هذا الاتجاه أو ذاك.

وإذا كان الرأي العام الخارجي يركّز في مقاربته لتركيا على ما ستكون عليه علاقاتها مع القوى الإقليمية والعالمية، فإن الموقف من التوازنات الداخلية والصراعات الفكرية والعِرقية والمذهبية والاجتماعية عموماً سيترك أثره في تحديد جانب من السلوك التركي تجاه الخارج.

إن الإجابة على سؤال الاستمرار أو التغيير تفرض أن تُؤخذ بعين الاعتبار مجموعة من المحدّدات ذات الصلة.

أول هذه المحدّدات هي المنطلقات الإيديولوجية للحزب الحاكم وحلفائه، وهي منطلقات باتت واضحة مع آخر ثلاث انتخابات نيابية ورئاسية في أعوام 2014 و 2018 و2023. فقد بات واضحاً في الانتخابات الرئاسية على سبيل المثال، أن إردوغان كان نقطة تقاطع القوى القومية – الدينية الرئيسية، بمعزل عن بعض الأصوات التي تذهب هنا أو هناك، وأن المعارضة في المقابل، سواء كانت متفرقة كما في أول مرحلتين انتخابيتين، أو موحّدة في آخر انتخابات، مثّلت تقاطعاً واضحاً للقوى المضادة العلمانية– الكردية– العلوية. وفي الانتخابات الثلاث المذكورة، كان الفارق ثابتاً بين الفريقين بحدود أربع نقاط (52 مقابل 48 في المئة). فالرئيس التركي نال في كل هذه الانتخابات نحو 52 في المئة، فيما نالت المعارضة، سواء متفرقة كما في أول مرحلتين انتخابيتين، أو موحّدة خلف مرشّح واحد كما في آخر انتخابات، 48 في المئة.

ويبدو ثبات هذه الأرقام في ظل تباين الوضـــع الاقتصـــادي، حيث كان أفضـــل بما لا يُقاس عام 2014، ومسـتقراً عام 2018، ومنهاراً عام 2023. وهذا يفيد أن الكتلة القومية – الدينية تشـكّل نواة صـلبة ثابتة خارج أي اعتبارات سـياسـية واقتصـادية. وكل ما يمكن للمعارضـة أن تشـتغل عليه هو بعض التفاصـيل التي يمكن أن تعزّز حظوظها بالفوز في لحظة مؤاتية، في حال نجحت في حملتها الانتخابية لإقناع الناخب. ومع ذلك، فإن الكتلة القومية – الدينية يمكن أن تتعزز في لحظة مؤاتية مضـــادة؛ مع الإشـــارة إلى أن حجم التيار القومي– الديني لا يقل عن 60 في المئة من المجتمع التركي.

وبالتالي، إن أي تسـاؤل حول إمكانيات التغيير في سـياسـات معيّنة يُفترض أن يأخذ بالاعتبار ميول التيار القومي – الديني، وعدم خروج السلطة التي تمثّله عن السقوف التي يضعها هذا التيار.

وهذا على ســـبيل المثال هو الذي جعل الحملة الانتخابية لإردوغان والحزب الحاكم تركّز على شـــعارين: محاربة "الانفصـــالية والإرهاب" الكردي (إرضـــاء للتيار القومي التركي) ومحاربة التفلّت الاجتماعي، وخصوصاً المثليين (إرضاء للتيار المحافظ). أما العامل الاقتصادي، فكان يقع في آخر اهتمامات الناخب القومي– الديني، رغم اختناق المواطن بالانهيار الاقتصـــادي والتداعيات الكارثية لزلزال 6 شباط.

لذلك، فإن توقع حدوث أي تغيير في نظرة الحكومة إلى الفئات المتضـــادة مع التيار القومي– الديني هو مثل حظ إبليس في الجنّة. فلا المســـألة العرقية (الكردية)، ولا المســـألة المذهبية (العلوية)، ستشـهدان أي حلحلة؛ ولا المسألة العلمانية ستعرف احتراماً؛ بل ستزداد تراجعاً لصـالح تعزيز النزعة الدينية في الدولة، وتلقائياً في المجتمع. وهذا يعني المزيد من تعزيز الاســتقطاب العامودي، أو على الأقل عدم التخفيف منه؛ وبالتالي استمرار عوامل الانقسام والتوتر وعدم الاستقرار، رغم ما يظهر من وحدة القبضة الممسكة بالسلطة، وتماسك التيار الذي يشكّل رافعتها.

أما ثاني المحدّدات، فمرتبط بتطلعات الســـياســـة الخارجية وموقع تركيا من التوازنات والتحالفات الإقليمية والدولية:

1- **عضـوية تركيا في حلف شـمال الأطلسـي** والتزامها بمقرّراته. وعلى الرغم من التباينات التي قد تحصـل، فإن تركيا في النهاية لا تزال عضـواً فاعلاً ومؤثّراً في قرارات الحلف؛ وليس آخرها موافقتها على عضوية فنلندا، ذات الأهمية القصوى للحلف في صراعه مع روسيا.

2- **البعد الإيديولوجي العثماني** من السـياسـة الخارجية التركية، وسـياسـة العودة إلى حدود الميثاق الملّي الذي وضِـع في العام 1920، ويعتبر شـمال سـوريا والعراق وأجزاء من إيجه وبعض القوقاز ضـمن حدود تركيا. وكان في صـلب البعد الإيديولوجي العثماني من السـياسـات الخارجية التركية، محاولات تغيير بعض الأنظمة في المنطقة ارتكازاً إلى جماعات الإخوان المسـلمين، والتي نجح بعضها وفشل الآخر. وكذلك الانخراط المباشر والعلني في الحرب على سوريا، واعتبار ما يجري فيها شـأناً داخلياً تركياً، والانتقال إلى الاحتلال المباشـر لجزء من أراضـيها منذ العام 2016، وصـولاً لاحتلال أجزاء من الأراضي السورية في غربي الفرات وشرقه على حد سواء؛ وأيضاً التوسع العسكري المباشر في شرق المتوسط، وفي ليبيا تحديداً، والتهديد بإلغاء معاهدة لوزان مع اليونان؛ فضـلاً عن تمدّد الحضور العسكري التركي عبر أذربيجان في القوقاز.

3- **المصالح الاقتصادية** المتعلقة بالطاقة تحديداً، وهو الأمر الذي كان سبباً في التوترات التي كانت تركيا طرفاً فيها في شـرق المتوسـط، مع كلٍ من اليونان وقبرص اليونانية ومصـر و"إسـرائيل". وكان في صـلب تكثيف تركيا عمليات استكشـاف وجود النفط والغاز في مناطقها الاقتصـادية الخالصـة في البحر الأسود وشرق المتوسط كما في البر التركي.

4- سـعي تركيا لتكون **قوّة عالمية**، ولو بعد حين، من خلال إيجاد أدوار يكون لها ثقلها إقليمياً ودولياً، مستفيدة في ذلك من العديد من المتغيرات في السياسات العالمية، مثل تراجع القوة الأميركية وصـعود القوة الصـينية، وانفجار الخلاف بين الغرب وروسـيا في الأزمة الأوكرانية، وتوسـيع هامش المساعدات المادية، على محدوديتها، للعديد من الدول حول العالم، ولا سيما في إفريقيا. وهذا كلّه ما يُطلق عليه إردوغان "القرن التركي".

علاقات تركيا ب:

1- الدول العربية والقوقاز:

من بديهيات السياسات الخارجية للدول أن تولي العلاقات مع دول الجوار الأهمية على ما عداها. وفي ما يتعلق بالعنوان أعلاه، لا يمكن وضع هذه الدول مجتمعة في سلّة واحدة. فلكلّ منها خاصّية مستقلة عن الأخرى، وقد تتقاطع معها في بعض الجزئيات.

كان **العراق** يشكّل تهديداً للأمن القومي التركي بسبب وجود قواعد لحزب العمّال الكردستاني في مناطق الشمال العراقي، ووجود قياداته في منطقة جبل قنديل. وبعد تمدّد تنظيم داعش، تمكّن حزب العمّال الكردستاني من السيطرة على منطقة سنجار الأزيدية على الحدود السورية – التركية. ومع أن تركيا احتفظت بعلاقات جيّدة إجمالاً مع العراق، فإنها احتفظت لنفسها بحق التدخل في شمال العراق، والقيام بعمليات عسكرية، واحتلال أجزاء متفرقة من الشمال، وإقامة مناطق أمنية بهدف وقف تسلّل المقاتلين الأكراد إلى الداخل التركي، كما محاولة قطع التواصل الجغرافي بين جبال قنديل والحدود العراقية مع سوريا، حيث إن نشوء ما يسمّى بالإدارة الذاتية في شمال سوريا شكّل دافعاً إضافياً لتركيا لمثل هذا القطع. ومع أن بغداد ترى في العمليات التركية انتهاكاً للسيادة العراقية، غير أنها لم تبذل أي جهد فعلي لوقف هذه العمليات؛ أوّلاً لعجزها عن ذلك، وثانياً لأنها لا تجد نفسها معنيّة، أو أن من مهامها ضرب قواعد حزب العمّال، في وقتٍ لا تبادر تركيا إلى حل مشكلة منشؤها أوّلاً وآخراً الداخل التركي. وعلى هذا، لا يُتوقع بعد انتخاب إردوغان أن تتغير السياسة التركية تجاه العراق، والتي تفصل في تعاطيها بين التهديد الكردي، وبالتالي مواصلة العمليات العسكرية، وبين تطوير العلاقات الاقتصادية والسياسية مع بغداد، حيث يتبادل المسؤولون الزيارات بصورة عادية.

العلاقات التركية مع سوريا

تقع **سوريا** في رأس التحديات التي تواجهها تركيا مع دول الجوار. ويكفي أن إردوغان اعتبر الأحداث في سوريا شأناً داخلياً تركياً في وقت مبكر من الأزمة السورية. وفي وقت كانت التوترات بين تركيا وسوريا في الثمانينيات والتسعينيات (قضية حزب العمّال الكردستاني والمياه واعتقال عبدالله أوجالان) لا تحول دون بقاء العلاقات الديبلوماسية وتعزيز العلاقات على كل الأصعدة، بل مواصلة الزيارات

عالية المستوى من قِبل الأتراك إلى دمشق (الرئيسان سليمان ديميريل وطورغوت أوزال، ومشاركة الرئيس المنتخب أحمد نجدت سيزير في تشييع الرئيس حافظ الأسد في 10 حزيران 2010) كانت تركيا تقطع العلاقات الديبلوماسية وتسحب سفيرها مع الرصاصات الأولى للأحداث في سوريا؛ ومن ثم انحازت تركيا طرفاً إلى جانب المعارضة المسلّحة ونسّقت تدخلاتها مع الدول الغربية ومع التنظيمات التي أنشأتها، مثل داعش وجبهة النصرة، من أجل إسقاط النظام، وصولاً إلى إقدامها على التدخل المباشر واحتلال شمال غربي سوريا بين عامي 2016 و2020 من خلال ثلاث عمليات عسكرية كبيرة. وأفضى ذلك إلى حدوث موجات لجوء واسعة إلى تركيا قُدّرت حتى العام 2023 بحوالي أربعة ملايين لاجئ.

ومع بداية آب 2022، أطلق وزير الخارجية التركي مولود تشاووش أوغلو تصريحاً يعكس فيه رغبة بلاده في المصالحة مع سوريا. وبعد مرور حوالي السنة على هذه الدعوة، تراوح الأمور مكانها دون أن تطور إيجابي.

لقد اعتبر البعض أن تطبيع العلاقات مع سوريا أمر طبيعي، ويأتي في سياق المصالحات التركية مع السعودية والإمارات و"إسرائيل"، وربما مصر؛ ومن غير المنطقي أن تبقى سوريا خارج هذا المسار. غير أن الواقع لم يكن كذلك:

1- إن مسار المصالحات بين تركيا والدول أعلاه لم يكن لرغبة في المصالحة بحدّ ذاتها، بقدر ما كان تحت ضغط طلب المساعدات المالية العاجلة لتخفيف الضغوط على الليرة التركية والانهيار الاقتصادي عشية الانتخابات الرئاسية التركية في 14 أيار 2023. وبالتالي كان سهلاً إبرام تلك المصالحات على قاعدة طي صفحة مقتل جمال الخاشقجي بالنسبة للسعودية، وصفحة اتهام الإمارات بأنها وقفت مع الولايات المتحدة خلف محاولة الانقلاب في 15 تموز 2016. ولم يكن المبلغ الذي ضخّته السعودية والإمارات، كما روسيا، في السوق التركية عشية الانتخابات يقل، وفقاً لبعض المصادر التركية، عن 50 مليار دولار، لضبط سعر صرف الليرة ومنح المساعدات النقدية والزيادات للموظفين والعاملين.

أما بالنسبة لمصر، فقد تأخرت المصالحة معها رغم أنها كانت هي البداية، لأنه ليس لدى مصر مالاً تقدّمه؛ بل كانت مجرّد طعم يُفضي إلى المصالحات مع دول الخليج.

2- أما مع سوريا، فقد كانت الرغبة في المصالحة نتيجة اعتبارات عدة، ومنها الإيحاء برغبة إردوغان حل مشكلة اللاجئين التي سبّبت في الداخل التركي مشكلات اجتماعية واقتصادية، مع اتهام المعارضة لإردوغان بأنه لا يريد حل هذه المشكلة خوفاً على شعبيته"؛ ومنها الإيحاء للناخبين بأنه سيحرّرهم من مشكلة أمنية واقتصادية، عبر التصالح مع سوريا، سيما عبر لقائه مع الرئيس السوري بشار الأسد؛ ومنها الضغوط الروسية والإيرانية على سوريا من أجل الدخول في مسار مصالحة تعزّز فرص إردوغان للفوز بانتخابات الرئاسة.

لكن الأمور، لم تكن كما بدا للبعض، بهذه السهولة:

أ- إن ملف العلاقات التركية- السورية مثقل بالتعقيدات المتداخلة التي تحتاج إلى حل سحري للبدء من نقطة ما. وهي: اللاجئون، والاحتلال، والتغيير الديموغرافي، والمسلّحون في إدلب، ووجود قوات "قسد"، والاحتلال الأميركي، والترتيبات الأمنية على الحدود. وبالتالي، فإن حل هذا الملف بكل تعقيداته لم يكن ممكناً حين البدء به قبل وقت قصير من الانتخابات التركية.

ب- لقد ظهر جلياً أن تركيا، بعد اجتماعات متعددة غير مسبوقة على مستوى وزراء الدفاع والخارجية ونوّاب وزراء الخارجية، استمرت حتى قبل أربعة أيام من انتخابات 14 أيار، لم تكن مستعدة لتقديم أي تعهد بجدولة انسحابها من سوريا، فيما كان الرئيس التركي مستعداً للقاء الأسد من أجل "الصورة" لا أكثر ولا أقل، لتوظيفها في الانتخابات الرئاسية.

ج- كانت روسيا وإيران تضغطان لتعزيز حظوظ إردوغان. وقد وضعت روسيا تحديداً ثقلها المالي والدعائي من أجل إردوغان عشية الانتخابات، وعملت إيران لتسهيل إقامة تحالفات بين إردوغان وبعض القوى الدينية الكردية في جنوب شرق تركيا (حزب الدعوة الحرّة).ولكنهما لم ينجحا في ان

ينالوا من إردوغان وعوداً بالانسحاب من سوريا، وهو ما كان الأسد يشترطه، وهو حق سيادي سوري، قبل أي لقاء مع إردوغان؛ فضلاً عن التعهد بضرب الجماعات الإرهابية.

واليوم، وبعدما فاز إردوغان بالرئاسة، يمكن، في ضوء المواقف التركية السابقة ومصالح أنقرة، ألاّ نتوقع كثيراً أي تقدم أو انفراجة في ملف المصالحة مع سوريا للأسباب الآتية:

1- إن إردوغان لم يتخلّ عن أطماعه في الشمال السوري- بل في كل سوريا- على قاعدة أنه جزء من حدود الميثاق الملّي التركي. وبالتالي، فإن الانسحاب من الشمال غير وارد إلاّ في حال تحوّله إلى شريط جغرافي واجتماعي تابع ضمناً لتركيا، بصيغة أو بأخرى. وكانت تركيا برّرت عملية درع الفرات بأنها لإبعاد خطر "داعش" والأكراد عن حدودها، فيما كان إردوغان يعلن، بعد ثلاثة أشهر فقط من العملية (29 تشرين الثاني 2016)، بأنه "لم يدخل سوريا إلاّ لإسقاط النظام وليس لأي سبب آخر". بينما كان مركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية يتحدث عن إيجاد موطئ نفوذ لتركيا في سوريا والمنطقة من وراء عملية درع الفرات.

إن عمليات التغيير الديموغرافي والثقافي والاجتماعي والديني، وإحلال فئات سكانيّة من عِرق معيّن ومذهب معيّن، قائمة منذ سنوات على قدمٍ وساق، حتى بعد فوز إردوغان في الانتخابات. أما مشكلة اللاجئين السوريين، فهي ورقة يمسك بها إردوغان بغية توظيفها لصالحه، من أجل ابتزاز الغرب بالمال لقاء منع تدفّق اللاجئين إليه، والتلويح بها عند أي مشكلة قد تظهر بين أنقرة والعواصم الأوروبية. كذلك، فإن اللاجئين لعبوا دوراً مهماً، وربما راجحاً، في فوز إردوغان بالرئاسة، من خلال عمليات التجنيس، حيث لا يعرف أحد عدد المجنّسين؛ وكلّهم يقترعون لإردوغان.

وقد أكدت صحيفة "جمهوريت" في افتتاحيتها صباح 29 أيار، أن إردوغان لم يكن ليفوز لولا أصوات اللاجئين السوريين. كذلك، فإن اللاجئين يشكّلون قاعدة لإعادة بعضهم إلى مناطق محددة في شمال غرب سوريا، وهم ليسوا منها، لتغيير البنية الديموغرافية هناك عبر إقامة مدن من الطوب تبنيها قطر(!!)؛ وهو ما اعترف به إردوغان في خطاب له في 2 حزيران الماضي. وقال أيضاً إن نصف

مليون لاجئ قد عادوا، وسيعود في المرحلة المقبلة مليون آخر. ولا ريب أن من يتعامل مع مشكلة اللاجئين بهذه الطريقة، ومن دون انتظار التنسيق مع دمشق، لا يريد أصلاً مصالحة معها.

ما إن انتهت الانتخابات الرئاسية حتى بادرت تركيا، في حزيران 2023، إلى تفعيل عملياتها العسكرية في الشمال السوري وقصف مواقع حتى لروسيا وسوريا، فضلاً عن اغتيالات لكوادر كردية. وبالتالي فإن استخدام لغة العنف والتهديد السابقة على الانتخابات استؤنف بعد توقف، ما يوحي أن تركيا تواصل سياساتها السابقة.

إن الكادر الذي يتولّى السياسة الخارجية والعسكرية والأمنية التركية لا يزال هو نفسه، من حاقان فيدان إلى ياشار غولر وإبراهيم قالين؛ وكلّهم مرتبطون برأس القرار إردوغان. وعليه، فإن التغيير في السياسات التركية غير متوقع ما لم تحدث مفاجآت، لسببٍ أو لآخر.

كذلك، فإن تركيا كرّرت بعد فوز إردوغان بأنها لن تنسحب من سوريا إلاّ في حالة القضاء على قوات حماية الشعب الكردية. فصحيفة "يني شفق" قالت في 24 حزيران 2023، في عنوانها الرئيسي على الصفحة الأولى، إن أنقرة اشترطت على سوريا 4 شروط للمصالحة، وهي: تغيير الدستور، انتخابات عادلة، عودة آمنة وبكرامة للاّجئين، مكافحة الإرهاب الكردي. والجميع يعرف أن للوجود العسكري الكردي بُعداً أميركياً يجعل من مقاربته أمراً معقّداً إلا بالتوافق بين أكثر من طرف؛ من تركيا وأميركا إلى روسيا وسوريا؛ وهذا يبدو غير وارد في ظل إصرار واشنطن على البقاء في سوريا لاعتبارات التأثير في المسار السوري، وفي ظل معارضة واشنطن لأي مصالحة بين تركيا وسوريا؛ وتلقائياً عدم استعداد تركيا للدخول في مواجهة كبيرة وجديّة مع القوات الأميركية في سوريا، ولا في مواجهة سياسية حادة مع واشنطن.

ولا يغيب عن البال أن تعريف الجماعات الإرهابية في سوريا يختلف من دمشق إلى أنقرة، خصوصاً أن الإرهاب في إدلب فيه عناصر أجنبية كثيرة. وهذه الجماعات ليست مشكلة كبيرة لتركيا، لأنها لا تريد تصفيتها، بل هي تحتاجها في عمليات عسكرية متعددة، من سوريا إلى القوقاز وليبيا، وحيثما

احتاجت إليها. وبالتالي فإن التمييز بين الإرهاب الكردي وعدم إرهاب جماعات إدلب أمر غير مقبول البتّة من جانب دمشق.

وإذا كان البعض يراهن على ضـغوط روسـية وإيرانية على أنقرة لتليين موقفها، فهذا أيضـاً أمر غير وارد، لأن موسـكو في هذه المرحلة الحسّـاسـة من الحرب الأوكرانية لا تسـتطيع الذهاب بعيداً في الضـغط على أنقرة لانتزاع تنازلات منها. بل هي لم تكن تسـتطيع ذلك قبل الحرب الأوكرانية؛ فكيف الآن؟ أما إيران، فإن قدرتها على الضغط على تركيا أقل، خصوصاً أنها تواجه تحديات تركية خطيرة في القوقاز، ولم تُظهر بعد نجاحاً في مواجهة هذه التحديات. وهذا يجعل من إصـرار طهران على بقاء إردوغان في السلطة موضـع تسـاؤلات، خصـوصـاً لجهة ذريعة أن إردوغان يحارب أميركا من خلال محاربة أكراد سوريا ليست مُقنعة وليست دقيقة.

العلاقات مع إيران الدولة وفي القوقاز

قد لا تحتاج تركيا إلى تغيير في سـياسـتها تجاه **إيران**؛ فالعلاقات الثنائية بين البلدين لا تزال ثابتة على ما هي عليه منذ عقود، خارج طبيعة السـلطات الحاكمة والمتعاقبة في البلدين. ولا تزال لغة المصالح المتبادلة وتوازنات الرعب تحكم مسار العلاقات الثنائية بينهما. لكن التنافس، بل الصراع في السـاحات الثالثة لم ينقطع عند كل فرصـة، وفي رأس ذلك الأزمة في سـوريا، وتحميل تركيا لإيران وحلفائها، مثل حزب الله، مسؤولية القيام بأدوار تهديمية في سوريا.

وقد برزت في السنوات الأخيرة مسألة الصراع بين أذربيجان وأرمينيا، كعامل مهدّد للعلاقات التركية – الإيرانية، باعتبار أن أنقرة أدّت دوراً مسـاعداً للغاية في تمكّن الجيش الأذري من إلحاق الهزيمة بأرمينيا، ودفعها للانسحاب من الأراضي الأذرية التي سيطرت عليها مع نصف إقليم قره باغ، ذات الحكم الذاتي، بعد تفكك الاتحاد السوفياتي. واعتُبرت هذه الهزيمة انتكاسة كبرى لإيران نتيجة دعمها لأرمينيا في المحافل الدولية. لكن الأخطر أن اتفاقية وقف النار، في 10 تشرين الثاني 2020، بين باكو ويريفان، برعاية موسكو، لحظت بنداً اعتبرته إيران خطراً استراتيجياً عليها، وهو فتح ممر بريّ وسـكّة حديد من نخجوان ذات الحكم الذاتي على الحدود التركية، إلى أراضـي أذربيجان، مروراً

بالأراضـــي الأرمينية، وعرِف بممر زينغيزور. وهذا الممر يعني أن الشـاحنات التي سـتأتي من تركيا إلى باكو، ومنها الى آســيا الوســطى، لم تعد بحاجة للمرور عبر الأراضـــي الإيرانية؛ وهذا بطبيعة الحال يهمّش من الثقل الإيراني في تلك المنطقة وبين تركيا وآســـيا الوســـطى. كما يتيح هذا الممر يشـــكّل صـــلة بريّة للمرة الأولى بين تركيا والعالم التركي؛ وما يعنيه ذلك من تقلّص النفوذ الإيراني لصالح النفوذ التركي، ومن تراجع العلاقات البريّة المباشرة بين إيران وأرمينيا.

كذلك، فإن إردوغان لم يتردد في إثارة النعرة القومية، بعزفه على وتر توحيد جناحي نهر آراس، أي جمهورية أذربيجان الحالية ومقاطعة أذربيجان الإيرانية.

وتعي حكومة يريفان الموالية للغرب، بزعامة نيكول باشـينيان، خطورة ممر زينغيزور؛ ولكنها قد تكون في وارد المضـي في تنفيذ اتفاق 10 تشـرين الثاني، لقاء إبقاء ممر لاتشـين كصـلة وصـل مقابلة بين أرمينيا ومقاطعة ناغورنو قره باغ؛ علماً أن أذربيجان قد قطعت ممر لاتشـــين منذ خريف 2022 للضـغط على أرمينيا لتنفيذ ممر زينغيزور وعقد اتفاقية سـلام نهائية مع باكو تعترف بسيادة أذربيجان على ناغورنو قره باغ. فيما رأى إردوغان بعد فوزه في الانتخابات أن على إيران الاعتراف بالاتفاقية وعدم اعتراضها، محمّلاً إياها مسؤولية أي توتّر هناك.

كما ترى إيران أن الحرب الأذرية على أرمينيا، بدعم تركي، قد فاقمت من الحضـــور العســـكري الإسرائيلي في أذربيجان، وما يعنيه ذلك من تعريض الأمن القومي الإيراني للخطر.

إن التنافس، بل الصراع الشرس بين تركيا وإيران في سوريا والقوقاز، وإلى حد ما في العراق، لم يحل دون أن تكون تركيا وإيران شـركاء في بعض المنابر والمنصّـات، مثل منصّـة أسـتانا حول المسـألة السورية؛ ومن ثم رباعية المصالحة بين تركيا وإيران وروسيا وسوريا. كذلك، فإن طهران لا تزال ترى في نظام إســـلامي في أنقرة عامل ثقة أكثر من وجود نظام علماني قد يجرّ تركيا إلى موقع مواجهة مع إيران الثورة الإسلامية.

العلاقات مع "إسرائيل" والدول الخليجية

على الرغم من الأمل لدى بعض الفئات في العالم العربي والإسلامي من وجود سلطة إسلامية في أنقرة، فإن العلاقات بين تركيا و"إسرائيل"، على سبيل المثال، لم تتغير في اتجاه حاسم لنصرة الشعب الفلسطيني. وقد تذبذبت المواقف التركية مما يجري في الأراضي المحتلة. ولكن مصالح حزب العدالة والتنمية، والرغبة في تخفيف الضغوط الاقتصادية عن تركيا، دفعت بإردوغان لتطبيع العلاقات مع "إسرائيل" واستقبال الرئيس الإسرائيلي في ربيع 2022 في القصر الجمهوري. وقد وصف إردوغان أكثر من مرة العمليات الفدائية في الضفة الغربية ضد جنود الاحتلال الإسرائيلي بـ "الإرهابية والشنيعة"، فيما كان ميزان التبادل التجاري يتصاعد تدريجياً كل عام ليلامس حدود العشرة مليارات دولار. ومع تجديد انتخاب إردوغان، لا يتوقع أي تغيير في سياسته تجاه "إسرائيل" لجهة تعزيزها، مع الحفاظ على لغة تنديدية بالممارسات الإسرائيلية لا تُسمن ولا تُغني القضية الفلسطينية من جوع.

أما العلاقات مع دول الخليج، ولا سيما السعودية والإمارات (قطر خارج أي سياق آخر)، فمن المتوقع أن تزداد عمقاً، خصوصاً أن إردوغان أراح الدولتين من ملفين شائكين (الخاشقجي والاتهام بتمويل الانقلاب)؛ فيما هما وضعتا ثقلهما من أجل تعزيز حظوظه في الفوز بالرئاسة.

أيضاً، من غير المتوقع تحسّن الوضع الاقتصادي التركي في وقت قريب، بسبب عبء العجز الكبير والدين الهائل، كما اقتراب الانتخابات البلدية في آذار 2024؛ والحاجة لضخ المال السياسي. وبالتالي يحتاج الاقتصاد التركي، كما مصالح إردوغان الانتخابية البلدية، للدعم المالي الخليجي إلى وقت ليس بقصير.

كما لا يمكن استبعاد احتمال أن تكون الدول الخليجية (إضافة إلى مصر) في صدد اتباع سياسات جديدة تجاه تركيا، لا تُلقي بها بالكامل في أحضان إيران؛ وهو الهدف المحتمل نفسه بالنسبة للانفتاح العربي المفاجئ على سوريا، أي تقليص النفوذ الإيراني في سوريا، خصوصاً أن الانفتاح العربي هذا لم يشهد ترجمات عملية له حتى الآن، ولا سيما على الصعيد الاقتصادي أو تمويل عودة النازحين.

وفي جميع الأحوال، ربما يجب الانتظار أكثر ريثما يتضح ما إذا كان لهذا الانفتاح أيضاً علاقة بالتفاهم السعودي – الإيراني الذي فاجأ كل اللاعبين الإقليميين والدوليين.

2- تركيا بين الغرب وروسيا

كان الانطباع السائد عشيّة الانتخابات الرئاسية التركية أن الموقف الغربي، والأميركي تحديداً، لا ينظر بارتياح إلى تجديد انتخاب الرئيس التركي. وقد عكست الصحافة الغربية، سواء في الولايات المتحدة أو بريطانيا أو فرنسا، مواقف متعددة، حتى من خلال رسوم كاريكاتورية تصوّر إعادة انتخاب إردوغان كاستمرار للاستبداد والحكم الفردي. كما كانت مواقف الرئيس الأميركي جو بايدن معروفة لجهة أنه لا يريد استمرار إردوغان في الرئاسة؛ وهو عبّر عن ذلك علناً خلال حملته الانتخابية للرئاسة، مع التوضيح بأنه يريد إسقاطه "ديموقراطياً". وفي الممارسة العملية، لم يجتمع بايدن بإردوغان في زيارة دولة، لا في واشنطن ولا في أنقرة، وكانت كل لقاءاتهما على هامش مؤتمرات عامة تتعلق بحلف شمال الأطلسي وما شابه.

ولا يخفى أن السببين الرئيسين لهذا الجفاء هما،أولاً، انحياز الولايات المتحدة إلى جانب قوات حماية الشعب الكردية (عصب قوات "قسد") في شمال سوريا، والتي ترى فيها أنقرة تهديداً لأمنها القومي؛ وثانياً أن واشنطن لا تنظر بحرارة إلى تطوير أنقرة علاقتها بروسيا في وقتٍ تتهم أنقرة واشنطن وبعض الدول الخليجية بأنها كانت تقف وراء محاولة الانقلاب الفاشلة ضد إردوغان في 15 تموز 2016. وعلى الرغم من بعض التفهم الأميركي، فإن الولايات المتحدة لم تنظر بكثير ارتياح إلى موقف تركيا المحايد بين روسيا وأوكرانيا، وعدم التزامها بالعقوبات الاقتصادية الغربية على روسيا، وتحويل تركيا إلى رئة تتنفس منها روسيا.

وتسري البرودة نفسها على العلاقة بين تركيا ومعظم الدول الأوروبية، ولا سيما المجاورة، وفي رأسها اليونان، وتصاعد التوتر معها على خلفية النزاع على وضع بعض الجزر في إيجه، التي تنص معاهدة لوزان على بقائها منزوعة السلاح؛ فيما تتّهم أنقرة أثينا بأنها تعمل على تسليح هذه الجزر.

كذلك، فإن الخلاف بين تركيا واليونان على حدود المناطق الاقتصادية الخالصة في البحر المتوسط، هو سبب آخر يُضاف للتوترات مع اليونان وقبرص اليونانية.

وأيضـاً، فإن اسـتبعاد تركيا من منتدى شـرق المتوسـط للغاز، الذي يضـم اليونان وقبرص اليونانية ومصـر و"إسرائيل"، كان بمثابة عامل إضـافي للتوتّر بين أنقرة وأثينا. والأمر ينسـحب على العلاقات التي تتّسم بالتوتر بين تركيا وبعض الدول الأوروبية، وخصوصاً فرنسا.

إن فوز إردوغان بالرئاسـة خيّب آمال الغرب في فتح صـفحة جديدة في العلاقة مع تركيا. لذلك يمكن الافتراض أن العلاقات بين تركيا والغرب ستتواصل على ما هي عليه، مع فارق وحيد هو أن يرضـخ الغرب للتعايش مع خمس سنوات جديدة، وهي طويلة في العلاقة بين الدول. فالغرب لا يمكن له إدارة الظهر لتركيا كل هذه المدة، وهي العضـو في حلف شـمال الأطلسـي، وهي الدولة التي تقوم بأدوار وسـيطة يحتاجها الجميع، كما ظهر فعلاً، ولا سـيما بعد اندلاع الحرب في أوكرانيا واتفاقية الحبوب وتبادل الأسـرى (دون أن نغفل أن إردوغان أيّد "حق" أوكرانيا في الانضـمام إلى "الأطلسـي" وعارض ضـم القرم إلى روسـيا). كذلك، فإن أوروبا تحتاج لتركيا المتعاونة في ملف اللاجئين السـوريين وغير السـوريين، كدولة حاجز، أو حتى كمسـتودع لهؤلاء حتى لا يواصـلوا طريقهم إلى الدول الأوروبية. ومن هنا حرص أوروبا، وبعض مسـؤوليها يصـرّحون بذلك علناً، على تجديد اتفاقيات دعم اللاجئين السوريين في تركيا بالمال.

وفي ظل اسـتمرار الحاجة لعضـوية تركيا في حلف شـمال الأطلسـي، ولاسـتمرار مسـار العلاقات مع الاتحاد الأوروبي، وإن كان لا يزال متعثراً منذ أكثر من عشر سنوات، لا يجب أن ننسى أن أكثر من نصـف التجارة الخارجية لتركيا هو مع دول الاتحاد الأوروبي؛ كما أن أكثر من ثلاثة أرباع الاستثمارات الأجنبية في تركيا هي من دول أوروبية. وهي مصلحة مشتركة متبادلة للطرفين.

في المقابل، فإن العلاقات مع روسيا، في ظل التوترات مع الغرب، لا تزال تشكّل حاجة تركية، سواء بالنسـبة للتنسـيق في سـوريا، أو الدعم الروسـي لتركيا في القوقاز الجنوبي، أو الدعم الروسـي على صـعيد الطاقة والاسـتثمارات والسـياحة الروسـية في تركيا، والصـادرات التركية لروسـيا على صـعيد الخضـار والفاكهة وغيرها. هذا في وقتٍ تعزّز روسـيا اسـتثماراتها ووجودها في روسـيا من خلال المفاعل النووي وبيع منظومة أس 400، رغم أنه لم يوضـع في الخدمة الفعلية بعد منعاً لمزيد من

التوتر مع واشنطن، ومد خط أنابيب السيل التركي عبر البحر الأسود إلى تركيا، ومنها إلى أوروبا؛ فضلاً عن مشروع إقامة مركز لبيع الغاز في منطقة أدرنة التركية، حيث توفّر روسيا الغاز له، فيما تديره تركيا وتسوّقه في العالم.

وبالتالي يُفترض أن تتواصل السياسات الخارجية التركية مع دول الغرب والأطلسي كما مع روسيا وفق المسار الذي كان قائماً، خصوصاً إذا لم يبادر الغرب إلى تعديل العديد من مواقفه من تركيا، ولا سيما في ما يتعلق بالمسألة الكردية في سوريا والمنطقة.

وختاماً، يمكن الوصول إلى **الاستنتاجات** الآتية:

1- إن فوز إردوغان بالرئاسة التركية يُعتبر انتصاراً للتيار القومي- الديني المتشدد في تركيا، والذي يفترض استمرار النزعة القومية – الدينية في السياسات الداخلية.

2- وتتجلّى هذه السياسات أكثر من غيرها في السياسات الخارجية تجاه سوريا والقوقاز وليبيا واليونان وقبرص اليونانية. وهي قضايا تتّصل، في جزء منها، ببعد وطني يتعدّى هوية السلطة السياسية، كما هو الحال مع اليونان وقبرص اليونانية وأرمينيا، وفي جزء آخر بالبعد الإيديولوجي للسلطة، كما هو الحال مع سوريا وليبيا.

3- واستطراداً، فإن السياسات التركية تجاه العالم العربي ستواصل انفتاحها على بعض الدول، مثل السعودية والإمارات ومصر، فيما ليس واضحاً ما الذي ستكون عليه سياسات تركيا تجاه سوريا، حيث الملف السوري مثقل بالمشكلات العصّية، والتي تتداخل فيها الأبعاد الوطنية التركية بالأبعاد الإيديولوجية لحزب العدالة والتنمية، وحيث قد يشعر إردوغان بعد فوزه بالرئاسة وعدم قدرة روسيا على ممارسة ضغط أقصى عليه، في موقع يزيد من تشبّثه في مواقفه السابقة، التي لا ترى في سوريا، شمالها على الأقل، سوى جزء من الأطماع التاريخية التركية، أو على الأقل "وديعة" تركية في أي اتفاق مستقبلي مع سوريا؛ ولا يمكن لدمشق أن تقبل بأقل من عودة كل سوريا إلى سيادتها كاملة.

4- وإذا كان فوز إردوغان لا يثير ارتياح الغرب من حيث المبدأ، سيما بالنسبة لتطوير علاقاته مع روسيا واستمرار علاقاته الجيدة مع إيران، فإن بقاءه يريح أوروبا، على الأقل بالنسبة لملف اللاجئين السوريين، واستعداد إردوغان لمواصلة المقايضة على مستقبلهم.

5- تتّسم عضوية تركيا في الأطلسي بأهمية لبروكسل ومخططات الحلف المستقبلية. ومع أن أنقرة يمكن أن تساوم أو تبتز الحلف أو بعض دوله من أجل بعض المكاسب، فإنها في النهاية تثبت أنها وفيّة له، خاصة في القضايا الاستراتيجية، مثل عضوية فنلندا التي حصلت، وعضوية السويد التي لا بدّ حاصلة؛ فضلاً عن التأييد التركي المستجد لعضوية أوكرانيا في الحلف.

6- من مجمل السلوك التركي الذي تلا فوز إردوغان بالرئاسة حتى الآن، ومن شكل الحكومة الجديدة، وتعيين حاقان فيدان، رئيس الاستخبارات، وزيراً للخارجية، وإبراهيم قالين، مستشار الأمن والسياسة الخارجية، رئيساً للاستخبارات التركية، يبدو أن محدّدات السياسة الخارجية التركية لن تتغير، باعتبار أن فيدان وقالين كانا أساساً من أعمدة المخطّطين للسياسات الخارجية. وبالتالي، فإن المسار العام للعلاقات التركية مع الخارج سيواصل سياقه السابق، مع بعض الانفراجات المحدودة في أسلوب التواصل مع القيادة التركية.